العدد (1725) السنة السابعة - الثلاثاء (16) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المهـــــادنُ بـامتـيـــــاز!

خزعل الماجدي

ظهر مصطلح (المثقف)، مع بداية التاريخ الحديث في اوربا، في حدود القرن الخامس عشر كرد فعل على مصطلح (رجل الدين) او (الفقيه) . فالمثقف ينتمي الى المؤسسة المدنية التي كافحت ببسالة لإنهاء التاريخ الوسيط و القرون المظلمة التي صنعتها المؤسسة الدينية .
و يتبع ذلك إعطاء المثقف دورا تنويريا يسعى لتكريس القانون المدني (الدستور) بدلا من القانون الديني (الشريعة) و الرؤية العلمية للعالم بدلا من الرؤية الاسطورية ، و هذا كله يضعه في تضاد كامل مع رجل الدين الذي يحاول إعادة العجلة الى الوراء .
هذا هو مفتاح الفهم الحقيقي للمثقف ، ونرى أننا بدون هذا الفهم سنتخبط في أوهام كثيرة ، ولذلك لايوجد رجل دين مثقف ولايوجد مثقف يدعو الى فهم ديني للعالم والواقع .

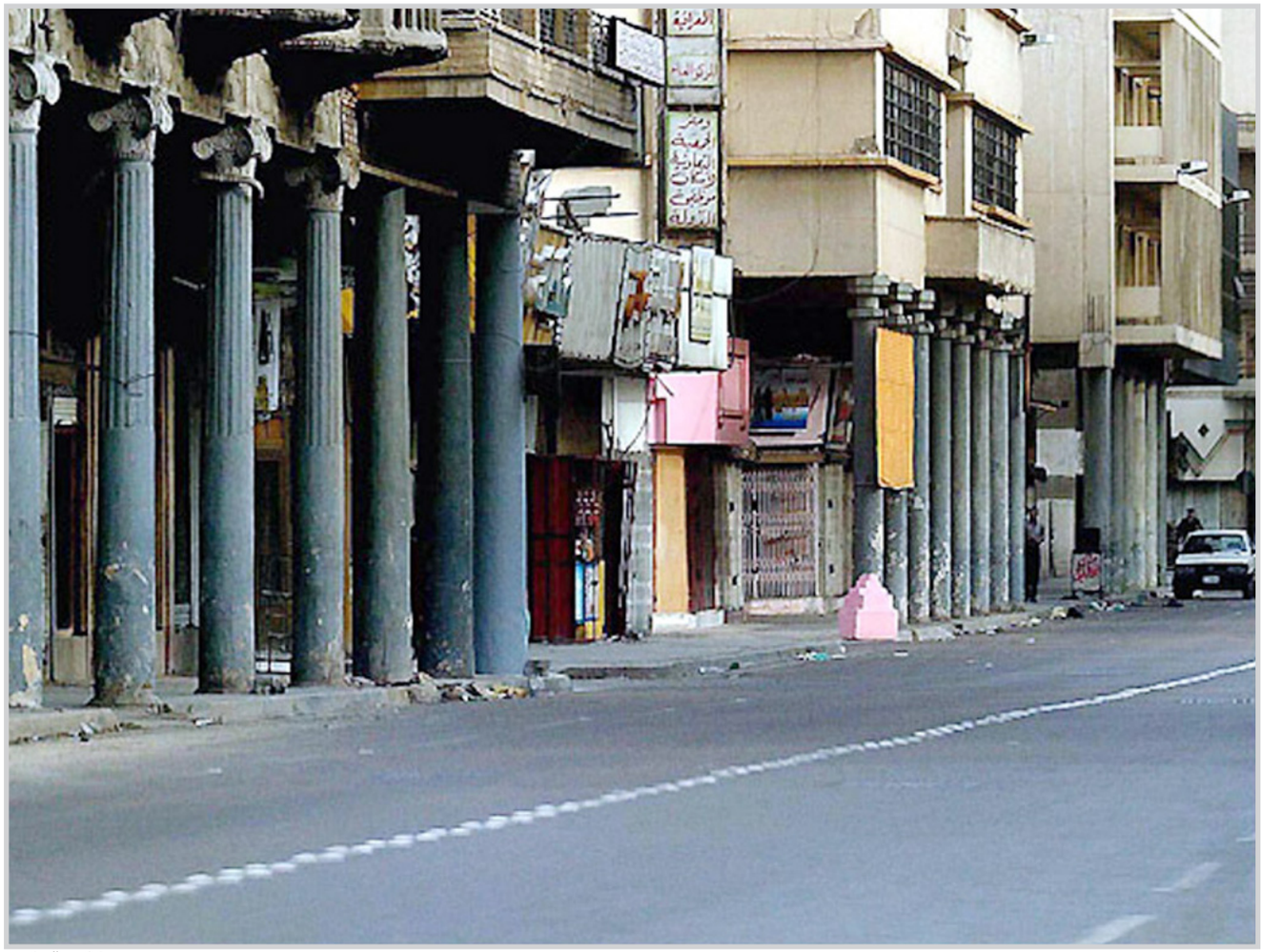
شارع الرشيد

المثقف لا ينمو وحده مثل شجرة صبير في الصحراء بل هو جزء من جماعة كبيرة و مؤثرة هي فئة المثقفين الفاعلة و المؤثرة في المجتمع ، و قد ظهرت هذه الفئة في الغرب باسم (الانتلجستيا) و ضمت أكبر مفكري النهضة و التنوير و العقلانية بدءاً من بيكون و مروراً بجان جاك روسو وفولتير و ديدرو ولا تنتهي بسارتر او ميشيل فوكو أو دريدا . لكننا في عالمنا العربي، و في العراق بشكل خاص، لم نتخط أولاً عتبه التاريخ الوسيط و لذلك بقي مثقفنا لصيقاً برجل السلطة أو رجل الدين ولم يقف قبالته . ثم أننا لم ننتج فئة الانتلجستيا ولم تكن هناك نهضة حقيقة ولا تنوير حقيقي ، بل كان هناك استقلال شكلي سرعان ما هيمنت عليه سلطات شمولية او إقطاعية تنهل من قيعان الدين ثباتها المركزي و قوتها التدميرية .
لم يكن هناك مشروع ثقافي حقيقي ، ولم تكن هناك إرادة شاملة كبرى للمثقفين لإنتزاع البلاد من ظلام التاريخ الوسيط الى أنوار التاريخ الحديث ثم التاريخ المعاصر .
كان مثقفنا خائفا و مترددا و تابعاً للسياسي و لرجل السلطة ورجل الدين ورجل القبيلة ولم يمتلك الإرادة الحرة إلاّ فيما ندر.
كان مثقفنا يعاني من فهم سياسي قاصر للأحزاب التي تقاتلت على السلطة منذ عقود فلم يبصّر الناس بحقيقة منهج العنف والشمول الذي يستبطن أديولوجيا الأنماط الثلاثة للراديكالية السياسية في الأحزاب الأصولية (الماركسية والقومية والإسلامية) و مازال يجرب ، مثل الاخرين ، عقاقير الشفاء في المشاريع الأممية و القومية والدينية دون أن يدري أنها مشاريع شمولية لا تنتج سوى العنف و التخلف والخراب .
كان يتنقل ما بينها ،كأن شيئا لم يكن، دون أن يدري بأن الحقيقة على مقربة منه ولا تحتاج منه الا الشجاعة و البصيرة وهي أن يكون واقعياً وليس طوباوياً أو حالماً.
مثقفنا قارئ رديئ لمتون الثقافة العالمية ولما ترمي إليه ، يستعملها و يستهلكها و يتسلق بها لكنه سرعان ما يتنكر لها عندما يوضع في حرج حقيقي.
قدمت الثقافة الغربية أرتالا مّن الشهداء لكي يتسع حقل الحضارة الحديثة و يعيش الإنسان حراً كريماً قوياً ولكي تنعم المجتمعات المتحضرة بنعمة العلم والديموقراطية وحقوق الإنسان و التنمية البشرية ،أما ثقافتنا العربية فلم تقدم إلا النزر اليسير واختبأ مثقفوها وراء متاريس من المصالح و المنافع الخرقاء.
المثقف هو الذي يخرج من مفهوم (الوعي الشقي) والمعذّب بالمرجعيات اللاهوتية و الشمولية الى مفهوم (الوعي الحديث) المنقّب في الأسباب العلمية الحقيقية للظواهر .
المثقف هو الذي لا ينادي ، مثل الجماهير ، بالشعارات سواء ما كان منها شكلياً زائفاً مثل أهداف الامة أو وحدة العمال أو الدين الحق. أو ديموقراطياً برّاقاً مثل حرية الشعب أو الانتخابات و غيرها ، بل هو الذي يمحّص الحقيقة عن كثب والذي لا ينسى حرية الفرد التي يمكن أن تضيع تحت أقدام الديموقراطية أو حرية الراي الخاص تحت أقدام الرأي العام .
المثقف ليس المضاد للأميّ او المتطامن مع الاستاذ الجامعي بل هو صيرورة الوعي الخلاّق الذي لا يسمح بمرورالاخطاء و يشير الى فضيحة الجهل أينما كانت . عرفنا في مجتمعاتنا أنماطا بائسةً من المثقفين ، فقد عرفناالأدباء النرجسيين المرتجفين خوفاً من انتزاع احلامهم أو سكينة نصوصهم ، و الجامعيين المتبرئين من كل فعل تحرري للعقل و المجتمع وعرفنا المثقفين القصاميين الذين يعانون من ازدواج أفعالهم المتناقضة في السر و العلن و المتخلقين بالاصطلاحات الرنانة ومثقفي الحكومة والسلطة و طبالي الترويج الاعلامي وغيرهم كثير ، لكننا لم نتعرف ،إلا فيما ندر، على المثقف الحقيقي المتنور المبدأي الشجاع .
ما زلنا نفتقر الى المثقف النافذ العقل والروح والذي لا يساوم على الحقيقة و العلم و الحضارة و التحديث ، المثقف الذي لا تصنعه أصابع الدولة أو الحزب أو الاعلام او الطائفة او القبيلة او الدين ، بل تهذبه لمسات الوعي الحقيقي و الثقافة الحقيقية القائمة على العلم و التعلم الدائم و تزيد من خصوبة عقله ممارسة الحرية و النظرإليها على أنها الشرط الوحيد للانسان في مجتمعات إنسانية حرة، وهو الذي لا يرى أنه مالك الحقيقة الوحيد لكنه الساهر على تعددها و نفعها للإنسان.
لايجب ان نضع شروطاً واضحة للمثقف و لكننا يجب ان نقول بانه لا يمكن ان يكون أميّاً او طائفياً أو دينياً أو حزبياً أو مؤدلجاً أو سمساراً أو دعائياً أومسلحاً مثلما لا يمكنه أن يكون توفيقياً أو انهزامياً . وأعظم دور للمثقف هو التنوير و الوقوف بوجه الظلام والخطأ اينما كانا و كيفما كانا وأعظم أدواره نشر الوعي و تطبيق القوانين .
لن نفهم دور المثقف جيداً إلا إذا اطّلعنا على ماقام به المثقفون في أوربا من كفاح بطولي خلال القرون الخمسة المنصرمة لإخراج شعوبهم من عصور الظلام الوسيطة ، وكانت المعادلة الأساسية التي عملوا عليها هي : أن على التاريخ أن يتحول من تاريخ ديني الى تاريخ دنيوي وعلى الإنسان أن يتحول من كائن تابع الى كائن حر وأن على العلوم أنْ تُنهي ارتباطها بالعقل الديني لتكوّن لها حقلا مستقلاً بعيداً عن الغيب وخاضعاً للتجربة والملاحظة الدائمة .
وإذا كان مثقفو القرنين السابع عشر والثامن عشر قد كافحوا ببسالة ضد ظلام الكنيسة فإن مثقفي القرن التاسع عشر قد وضعوا أسس العلوم الطبيعية والإنسانية وغادروا الى الأبد طريقة التفكير القروسطية وصاغوا مفهوم ودور المثقف بطريقة عميقة . مثقفنا مهادن لأنه يريد أن يكون توفيقياً في كل شيئ وأن لايخسر أي شيئ ، إنه يريد أن يربح الحاضر والماضي ،السلطة والمعارضة ، الحداثة والقدامة ، السياسة والثقافة ، كل شيئ ، في حين أن أول امتياز للمثقف في مجتمعاتنا هو قدرته على التخلي عن الأثقال التي تُثقل بصيرته والتي تتناقض مع مبادئه .
المثقف ليس عينةً من المجتمع بل هو نسيج مميز فيه يصعب خلطهُ مع بقية الأنسجة بسبب طليعيته ودوره التنويري وقدرته على الإشعاع والتأثير ، ولذلك عليه أن يتجنب مايعتري المجتمع من أمراض مزمنةً أو عابرة ، وهو بعبارة أخرى رمز العافية الإجتماعية في أحلك الظروف وفي أعقد الأزمات.

الموتى ليسوا احرارا

صلاح حسن

تزداد يوما بعد اخر الاجراءات الضاغطة التي تمارسها السلطات الامنية الامريكية على المواطن الامريكي والحجة جاهزة دائما " الارهاب " وحماية السلامة العامة ، خصوصا في الاشهر الاخيرة بعد تعرض بعض الطائرات الامريكية او الذاهبة الى امريكا الى محاولات تفجير . مؤسسات المجتمع المدني في امريكا لم تعد تستوعب هذه الضغوطات التي جعلت المواطن يبدو عاريا امام اجهزتها الرقابية المستحدثة بحيث لم يعد لهذا المواطن اي شيء يتعلق بما هو سري وشخصي . كل شيء خاضع للرقابة بدءا من البريد الورقي الى البريد الالكتروني والحسابات البنكية الشخصية ومن يشتبه به تقوم السلطات المختصة بمراقبة حتى الهواء الذي يستنشقه . عالم الاجتماع الامريكي اميتاي اتزيوني اصدر كتابا " دار الساقي " عنوانه (الخير العام) " اشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث " يحاول فيه الدفاع عن الاجراءات الحكومية الصارمة لانها من وجهة نظره تؤمن حماية المجتمع من العنف الخارجي والداخلي الذي تتعرض له الولايات المتحدة . في مقابل ذلك يرد اتزيوني على اصحاب نظريات الحرية الشخصية بالقول " ان الطريقة الامثل للدفاع عن الحرية هي باعطاء الحكومة المزيد من الصلاحيات " الاموات ليسوا احرارا " . لكن رأي مناصري الحرية الشخصية يعتقد ان بالامكان تقليص دور الشرطة والمحاكم والحاجة الى الدولة واساليبها الاكراهية للحفاظ على النظام الاجتماعي عن طريق الرقابة غير الرسمية التابعة للمجموعات المجتمعية .
وبرغم ان اتزيوني يعرف ان الالتزام بالواجبات العامة الشاملة فوق مقدرة الطبيعة البشرية ، الا انه يؤكد ان من الافضل ان تتفوق الواجبات العامة على الخصوصية وان يكون للحقوق الافضلية على الروابط والقيم المجتمعية . فقدان العلاقات الاجتماعية هو احد الاسباب الاساسية الذي يشعر الانسان بالعزلة والانسلاخ والعجز ويدفع به الى الابتعاد عن المجتمع او الى التصرف العدائي حيال المجتمع والانضمام الى العصابات لكي يجد نفسه ضمن مجموعة مهما كانت . ان العزلة تجعل الا شخاص عصابيين او انانيين او نرجسيين ، لذلك ينبغي تغذية وتعزيز هوية المجتمع نفسه عبر المشاركة في اعماله ونشاطاته والاهتمام باعضائه وحماية موارده وثرواته . من جانب اخر يرد اتزيوني على منتقديه الذين يقولون ان الافراد يقررون ما هو جيد لانفسهم ، وان الخير المشترك ينتج عن مجموع هذه الخيارات ، بالقول ان مدرسة الطبيعة الانسانية الايجابية ترى ان الاشخاص بطبيعتهم ايجابيون ومنفتحون على المجتمع ولا يفسدهم سوى الكبت الاجتماعي الذي يفرض عليهم القانون والالتزامات الاخلاقية . ان القوانين التي لا تدعم بالاخلاق قوانين عارية . بعض ممن ينادي بحرية الفرد واستقلاليته يخاف من ان يؤدي الحوار الاخلاقي الى قرارات جماعية تدفع الحكومة الى اجبار الافراد على التقيد بهذه الصيغ المشتركة. يرفض اتزيوني الرأي الذي تردده بعض مؤسسات المجتمع المدني الامريكية الذي يقول " من الافضل ان يترك الاف المجرمين احرارا بدلا من وضع رجل بريء في السجن " وفوق ذلك يؤيد بشدة اختبارات الحمض النووي وبعض الاجراءات الاخرى مثل مراقبة البريد الالكتروني والحسابات الشخصية طالما انها تساهم في كشف الجرائم الارهابية . لقد تم اتخاذ ١٦١ اجراء في الولايات المتحدة بهدف اعطاء قانون محاربة الارهاب لعام ٢٠٠١ الادوات اللازمة لمهمته ، من بين هذه الاجراءات السماح باستخدام تقنية " اللاحم " وهو برنامج كومبيوتر تم اكتشافه من قبل مكتب الاستخبارات الفيدرالية ويستعمل لملاحقة وضبط المخابرات الالكترونية لضبط بريد مرسل من قبل متهم او لملاحقة رسائل مرسلة اليه . عند استخدام هذه الطريقة تقوم الاستخبارات الامريكية بفحص ملايين الرسائل لاناس اخرين ، لكنها من خلال استخدام هذه التقنية تستطيع ان تقوم بعملية فرز للرسائل . مكتب الاستخبارات الفيدرالي اعترف انه استخدم هذه التقنية ٢٥ مرة في السنتين الاخيرتين .
لقد طورت الحكومة الامريكية خلال هذه الفترة اكثر من تقنية خصوصا بعد ان استعصى عليها فك الشيفرات العالية التقنية وكشف كلمة السر . من بين هذه التقنيات " نظام كاشف المفاتيح ، والفانوس السحري . هناك اربع طرق لعمل هذه التقنيات : مراجعة المويدم ، الاستخراج من التخزين ، الدخول الى لوحة المفاتيح او عبر العمل من داخل جهاز الكومبيوتر . يتضمن نظام كشف المفاتيح الذي طوره المكتب الفيدرالي للاستخبارات عدة عناصر تعمل سويا للحصول على كلمة سر اي شخص تريد مراقبته . يستفيد اتزيوني من الوثائق التي توفرها له الحكومة الامريكية مثل تصريحات مدير المكتب الفيدرالي حول استخدام تقنية الشيفرة واهميتها في كشف جرائم الارهاب : " ان شيح الاستخدام الواسع للشيفرة التي لا يمكن ضبطها هو احد المشاكل الكبرى التي تعوق تعزيز القانون في القرون المقبلة والتي تهدد احدى الوسائل التحقيقية الاكثر اهمية واستخداما في التحقيقات وتهدد سلامة مواطنينا . نعتقد بأنه ما لم يتم اعتماد مقاربة متوازنة للشيفرة ، فأن قدرة القانون على اجراء التحقيقات واحيانا اكتشاف الجريمة المهمة ولا سيما المتعلقة بالارهاب مهددة بشكل جدي . " لا تستثني الاجراءات الامنية الجديدة التي تمارسها الولايات المتحدة اليوم احدا ، ويتجلى ذلك واضحا بصورة جلية في المطارات خصوصا على الاشخاص الذين لا يحملون الجنسية الامريكية ، وقد حدث لي شخصيا ولمرتين على التوالي ان احلت الى التحقيق الطويل بعد عودتي من كوستاريكا خلال مشاركتي في مهرجان الشعر العالمي بسبب اسمي العربي مع انني احمل الجواز الهولندي . في المرة الاولى قضيت ست ساعات في غرفة التحقيق وقد فاتتني الطائرة واضطررت للنوم على الارض . اما في المرة الثانية فتعرضت لتحقيق اقسى بعد عودتي من نيكاراغوا وقضيت اثنتي عشرة ساعة في التحقيق وقد فاتتني الطائرة ايضا لكن لحسن الحظ قضيت ما تبقى من الليل في فندق في مدينة اتلنتا . حدث كل هذا وانا مجرد عابر لامريكا ولست قادما للاقامة فيها.

فـــي رثـــاء "المـاركســـي" الـــذي رفـض أن يحكـم الهنـــد

د. عبد المدني

خسرت الهند مؤخرا رمزا من رموزها السياسية التاريخية الكبيرة ممن هيمنوا على المشهد السياسي الداخلي طويلا. ففي منتصف يناير المنصرم رحل عن ٩٥ عاما السياسي الماركسي "جوتي باسو" الذي حفر إسمه في تاريخ ولاية "البنغال الغربية"، بل في تاريخ الهند بأسرها كأحد أطول رؤساء حكوماتها المحلية بقاء في السلطة، وأكثرهم وهجا وإنجازا وحضورا.
على أن الأهمية التي جسدها الراحل، لم تتأت من هذا وحده أو من شعبيته الواسعة، أو من نجاحاته المتتالية على مدى نصف قرن في الإنتخابات المحلية والعامة، وإنما أيضا من حقيقة إيمانه بالديمقراطية الهندية، وبالتالي عمله من خلال أطر هذه الديمقراطية لتحقيق أجندته الماركسية، وذلك بمعنى عدم لجوئه للعنف والأساليب القهرية للإستيلاء على السلطة والبقاء فيها، على نحو ما فعله أقرانه الماركسيون في الصين و الإتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية والهند الصينية والشرق الأوسط. بل أن الراحل كشف للعالم أجمع عن زهده في حكم الهند حينما طلب منه قادة جبهة الأحزاب اليسارية و العلمانية في عام ١٩٩٦ تولي رئاسة الحكومة الهندية المركزية لضمان وحدتهم وتماسكهم، وكوسيلة أيضا لحصد دعم جماهير العمال والفلاحين والطلبة

تاج محل

والمعروف أن الراحل كان قد قرر في نوفمبر ٢٠٠٠ بمحض إختياره ولأسباب صحية ترك السلطة كرئيس وزراء شيوعي منتخب ديمقراطيا لولاية "البنغال الغربية"، بل آثر بالتزامن أن يعتزل الحياة السياسية وقيادة الحزب الشيوعي الماركسي الهندي ورئاسة جبهة الأحزاب اليسارية، واضعا بذلك حدا لصفة إلتصقت بإسمه هي "أقدم رؤساء الحكومات الشيوعية في العالم".
وقتذاك أثار هذا الحدث ضجة إعلامية وردود أفعال متباينة في الوسط السياسي الهندي، إنطلاقا مما كان للرجل من نفوذ وتأثير وتاريخ طويل حافل بالمعاني والإنجازات والمعارك السياسية. فعلى مدى عقود طويلة في حقبة ما قبل الإستقلال كان "باسو" رمزا وطنيا ومحرضا جماهيريا وطاقة تعبوية ومحاربا عنيدا من أجل الحرية والعدالة الإجتماعية، ثم صار في حقبة ما بعد الإستقلال إداريا ناجحا ومعارضا شجاعا ومشرعا حكيما وحزبيا قادرا على تكييف معتقداته الماركسية مع المستجدات وتطويرها بما يتناسب مع الواقع المحلي الهندي. وظل حاله على هذا المنوال حتى في أوج ضعفه الجسدي الناجم عن تقدمه في العمر، وأوج ضعفه الإيديولوجي الناجم عن إنهيار الدولة الشيوعية الأم في موسكو.
ويمكن القول أن تاريخ الرجل الحافل وثقافته الواسعة وتجاربه الطويلة في العمل هي التي مكنته من مواجهة الصعاب دائما بنجاح، فيما كان أصدقاؤه وخصومه يسقطون تباعا. ويمكن القول ايضا أن غيابه اليوم عن المشهد السياسي لا يعني موت حزبه أو موت الشيوعية في الهند، لسبب بسيط هو أن الأخيرة ليست حزبا برجوازيا أو وراثيا أو قمعيا، وإنما حزب يؤمن بالأساليب الديمقراطية والإقتراع الحر في إختيار قياداته.
والحقيقة أن مثل هذا القول ردده "باسو" بنفسه وقت إعتزاله في عام ٢٠٠٠ أي حينما كان حزب "بهاراتيا جاناتا القومي اليميني" يحكم الهند ويروج لقرب أفول اليسار السياسي في عموم الهند، حيث سجل عنه قوله: " أقول للذين يروجون لفكرة أن الشيوعية قد ماتت، أن الذي مات هو تجارب معينة إسترشدت بالمباديء الشيوعية، وليس الشيوعية كفكر ومنهج.
وكان هذا الكلام موجها أيضا لحزب المؤتمر (أكبر أحزاب البلاد التاريخية وصانع إستقلالها) لأن الأخير كان منذ فجر الإستقلال في معارك سياسية مع "باسو" وما يمثله، بل كان يعامله كخصم لا يمكن الإتفاق معه إلا في جزئية صغيرة من سياساته هي تلك المتعلقة بالتصدي لمشاريع وبرامج القوى القومية المتشددة الساعية لتحويل الهند إلى كيان أحادي الثقافة.
لكن من هو "جوتي باسو" هذا الذي تمكن من ترسيخ إسمه في تاريخ الهند المعاصر؟ وماذا يذكر البنغاليون له؟
ولد "باسو" في عام ١٩١٣ لأسرة متوسطة الحال كان ربها طبيبا منحدرا من منطقة تقع حاليا ضمن أراضي بنغلاديش. ونشأ وتلقى علومه الأولى في كلكتا قبل أن يلتحق في عام ١٩٢٥ بكلية "سانت زيفيير" لدراسة القانون، و الكلية الهندوسية لدراسة الإنجليزية. وفي عام ١٩٣٥ رحل إلى بريطانيا بهدف مواصلة تعليمه العالي في القانون، مثلما فعل قرينه جواهر لال نهرو ومحمد علي جناح، حيث إلتحق هناك بجامعة لندن، متتلمذا على يد كبار فلاسفة الماركسية الإنجليز، الأمر الذي مهد أمامه الطريق للتعرف على الأفكار الشيوعية الرائجة في أوساط اليسار البريطاني. تلك الأفكار التي لقيت هوى في نفسه فجعلته يلغي خططا سابقة للعودة إلى الهند لمزاولة المحاماة. على ان ظروف الحرب العالمية الثانية لم تترك للرجل خيارا سوى العودة الى بلاده في عام ١٩٤٠ ليلتحق فورا بالحزب الشيوعي الهندي. وسرعان ما إستطاع أن يلفت النظر إلى مواهبه القيادية والخطابية والتنظيمية التي كان قد صقلها بالعمل في صفوف إتحاد الطلبة الهنود لما وراء البحار في لندن ، فاختاره الشيوعيون الهنود في أول مؤتمر قانوني لهم في عام ١٩٤٣ كمنسق للجنة الحزب في ولاية البنغال على رأس سبعة أعضاء.
في عام ١٩٤٤ وبطلب من قيادة حزبه أسس "باسو" أول إتحاد لعمال سكة حديد البنغال –أسام بغرض الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم أمام حكومة الهند البريطانية. وحينما أجريت أول إنتخابات تشريعية محلية في البنغال في مايو ١٩٤٦، خاضها "باسو" وإستطاع أن ينجح فيها بجدارة ويلحق هزيمة نكراء بخصمه، مرشح حزب المؤتمر "همايون كبير". لكن الحزب الشيوعي الهندي تم حظره بعد ذلك، فلجأ إلى العمل السري الذي تخللته فترات من الإعتقال والسجن.
في الخمسينات كان إسم "باسو" يدوي بين الجماهير كمحرض ومنسق وقائد للمظاهرات الشعبية كمظاهرات ١٩٥٣ المنددة بإرتفاع الأسعار، ومظاهرات المعلمين في عام ١٩٥٤ المطالبة بتحسين الأجور، ومظاهرات الإحتجاج ضد مشروع دمج ولايتي البنغال وبيهار في ١٩٥٦ .
أما أول فوز له بمقعد برلماني فقد كان في سنة ١٩٥٣ التي شهدت إجراء أول انتخابات عامة في الهند المستقلة، حيث نجح "باسو" في انتزاع مقعد عن دائرة شمال كلكتا، من منافس شرس يستند إلى خلفية إقطاعية ونفوذ مالي وحقيبة وزارية هو "روي تشودري" مرشح حزب المؤتمر.
ومنذ عام ١٩٦٧ الذي وضع للمرة الأولى حدا لإنفراد حزب المؤتمر بحكم ولاية البنغال الغربية، وبالتالي إضطراره للدخول في تحالفات سياسية لإدارة هذه الولاية الكبيرة، ظل الحزب الشيوعي الهندي الماركسي بقيادة "باسو" رقما صعبا في جميع التحالفات، إلى أن جاءت إنتخابات العام ١٩٧٧ التي إستطاع فيها "باسو" وحلفاؤه اليساريون أن يحققوا أغلبية برلمانية مريحة تتيح لهم إدارة البنغال بإنفراد. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى مدى السنوات الثلاث والعشرين اللاحقة إحتفظ الرجل بالسلطة المحلية كنتيجة لفوزه وفوز جبهته الساحق في خمسة إنتخابات متتالية.
وأثناء هذه السنوات الطويلة، بكل ما شهدته من تحولات وتطورات داخلية وخارجية، لعب "باسو" دورا فعالا لجهة خدمة مواطنيه وتحسين أحوالهم المعيشية، لكن مع الحرص الشديد على اللعبة الديمقراطية وسيادة مباديء العلمانية وسلطة القانون، حتى قيل أنه لو لم يقم بأي إنجاز لكفاه التفاخر بشيء وحيد هو ظهور ولاية البنغال الغربية تحت قيادته كأبرز الولايات الهندية لجهة خلوها من الفساد السياسي وإستغلال السلطة في الإثراء غير المشروع.
ويذكر البنغاليون الهنود له بالفضل والعرفان ما أحدثه في أريافهم من إصلاحات زراعية، كان لها الفضل الأكبر في تحسين الإنتاج الزراعي نوعا وكما من بعد سنوات من الكساد والتخبط في ظل الحكومات المحلية لحزب المؤتمر، وكيف أن ولايتهم تحت قيادة "باسو" تمكنت في الثمانينات والتسعينات أن تحقق معدلات نمو زراعي عالية ضمن ١٧ ولاية من الولايات الهندية الأكثر إزدحاما بالسكان، وأن تصبح هي مع ولاية "كيرالا" من أكثر ولايات الهند لجهة تراجع معدلات الفقر والأمية في الأرياف.
إلى ذلك، وعلى الرغم من محاولات جهات عدة تشويه صورة الرجل وسياساته، فإنه إستطاع أن يقدم أفضل النماذج على مستوى الولايات الهندية لجهة الإستقرار والوئام (لم تقع في ولايته أية مصادمات طائفية أو عرقية كتلك التي حدثت في ولايات أخرى بسبب حادثتي إغتيال رئيسة الحكومة السيدة أنديرا غاندي في عام ١٩٨٤ ، وهدم المسجد البابري في عام ١٩٩٢) ثم لجهة حيوية المؤسسات الديمقراطية وتفاعلها وتمثيلها (دشن مشروعا شاملا للديمقراطية اللامركزية، فكانت هناك إنتخابات على مستوى جميع المجالس المحلية كل خمس سنوات منذ عام ١٩٧٨، وفي جميع هذه الإنتخابات كانت أغلبية المقاعد من نصيب الفقراء والمحرومين الذين لا يستندون إلى الجاه والمال والنفوذ الإقطاعي، الأمر الذي دلل على النزاهة وإنتفاء سطوة المال للوصول إلى المجالس المنتخبة). وقد أدت هذه التجربة الناجحة في ولاية البنغال الغربية إلى قيام المشرعين الهنود بتبنيها وتعميمها عبر إجراء تعديلين دستوريين.
وعلى الصعيد الصناعي نجحت قيادة "باسو" نسبيا في إخراج ولايته من عثراتها ومشاكلها عبر التخلي منذ عام ١٩٩٤ عن شيء من سياساته الإشتراكية وإستبدلها بالانفتاح الإقتصادي من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية، لكن مع بعض الحذر كيلا تتأثر مصالح الطبقات الفقيرة بسلبيات الخصخصة.
وأخيرا، فإن مما سيذكر للراحل جهوده ومساهماته الكبيرة على مستوى الوطن الهندي للتصدي لمشاريع حكومة حزب "بهاراتيا جاناتا" القومي اليميني التي عملت في وقت من الأوقات من أجل تحويل الهند إلى دولة ذات ثقافة واحدة هي ثقافة الأكثرية الهندوسية. فهو، على الرغم من تواضع قوة اليسار داخل البرلمان الإتحادي في أواخر التسعينات، وعلى الرغم من تمثيل تياره لأقلية لغوية وثقافية، لم يتردد في قيادة جبهة برلمانية منظمة ومترابطة بهدف الدفاع عن الوحدة الوطنية والدعامات الرئيسية الثلاث التي قامت عليها الهند الحديثة (الديمقراطية والعلمانية والفيدرالية) في مواجهة مشاريع المتشددين من ذوي السراويل الكاكية والقمصان الزعفرانية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net